

«التخطيط»: ٢,٦ تريليون دولار حجم القطاع غير

المصري اليوم

الرسمي في مصر

الاثنين ٥ ديسمبر ٢٠٢٢

أكدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تحقيق القطاع غير الرسمي في الاقتصاد نسبة ٤٠% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ما يقدر بنحو ٢.٦ تريليون جنيه، وذلك خلال تقرير صادر عنها، بشأن السياسات والمبادرات المطروحة للنهوض بمستويات التشغيل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

أوضحت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط، أن التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة المُتَوَقَّع تدبيرها خلال عام الخطة تفيد باستئثار قطاعات الزراعة والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة والصناعة التحويلية نحو ٦٠% من إجمالي فرص العمل. وكذلك، من المُتَوَقَّع أن تستوعب قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية نحو ١٤% من الإجمالي، مشيرة إلى أنه قد تم تقدير التوزيعات القطاعية استرشادًا بالتوزيع النسبي للمُشتغلين الوارد بنشرة القوى العاملة **للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**.

وفيما يتعلق بالسياسات والمبادرات المطروحة للنهوض بمستويات التشغيل، فهي تتمثل في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تدبير التمويل اللازم لإقامة مشروعات جديدة وتوسّعات المشروعات القائمة إلى جانب توفير المُساندة الفنية وتنمية القُدّرات البشرية.

واستعرض التقرير بعض السياسات والمبادرات الداعمة لهذه التوجّهات، ومنها مبادرات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومبادرة تطوير الريف المصري «حياة كريمة»، التي تستهدف تهيئة بيئة اقتصادية مُواتية لتوفير فرص عمل بالمُحافظات المُستهدفة ومُعاونة أبناء القرى على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، علاوة على مبادرات البنك المركزي لتوفير التسهيلات الائتمانية بفائدة مُنخفضة للمشروعات الصغيرة، ومن بين هذه المُبادرات: مبادرة رواد النيل.

كما أشار التقرير إلى مبادرات وآليات تحفيز دمج القطاع غير الرسمي في نسيج الاقتصاد القومي، حيث يُشكّل القطاع غير الرسمي حاليًا نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو ٢.٦ تريليون جنيه)، وتشمل منح تيسيرات مالية للتحفيز للانضمام للقطاع الرسمي، مثل مبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي ٥ أعوام لمن ينضم للسوق الرسمية، وتيسير إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجه عام، وتوفير أراضٍ مجانية أو بأسعار رمزية في المُجمّعات الصناعية المطروحة، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق التأمين الصحي الشامل ليغطي العاملين بهذا القطاع، وتوفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت مُتناهية الصغر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية، ومُراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي.